الجمعية الفلكية تعلن رؤية هلال شهر رجب وبداية التقويم الهجري

الجمعية الفلكية تعلن رؤية هلال شهر رجب وبداية التقويم الهجري

(التحرير / أضواء الشرق)

أعلنت الجمعية الفلكية في مدينة البيادر مساء أمس الخميس رؤية هلال شهر رجب لعام 1443 هـ، وذلك بعد مراقبة استمرت ساعتين من سطح مبنى المرصد الشرقي. وأكدت الجمعية أن الهلال ظهر بوضوح بعد غروب الشمس بنحو 14 دقيقة، وأن ارتفاعه عن الأفق بلغ 9 درجات و6 دقائق، وهو ما يستوفي الشروط الفلكية المعتمدة لاعتبار الليلة التالية مطلعا للشهر الجديد.

وقال رئيس الجمعية الدكتور سليم الحداد في مؤتمر صحفي عقده في مقر الجمعية إن الفريق الذي ضم 12 مراقبا توزعوا على ثلاث نقاط في المدينة وضواحيها، وإن جميعهم سجلوا الرؤية بشكل مستقل قبل مقارنة النتائج. وأضاف أن الطقس كان صافيا في معظم أنحاء المنطقة، وأن الرؤية لم تتأثر بالغبار أو الغيوم، مشيرا إلى أن هذه الظروف نادرة في هذا الوقت من السنة.

وأوضح الحداد أن الجمعية اعتمدت في حساباتها على جداول فلكية محلية وعالمية، وأن النتائج جاءت متطابقة تقريبا مع التوقعات المسبقة. وأشار إلى أن الفارق بين وقت الغروب ووقت غياب القمر عن الأفق بلغ أكثر من ساعة كاملة، وهو ما يسهل عملية الرصد ويقلل من احتمالات الخطأ البشري.

من جهته، أكد مدير دائرة الأوقاف والشؤون الدينية في مدينة البيادر الشيخ عبد الرحمن المنصور أن الدائرة ستعتمد بداية الشهر الجديد رسميا ابتداء من صباح اليوم السبت، وأن جميع المواعيد المتعلقة بالمناسبات الدينية ستحسب على هذا الأساس. ودعا المنصور المواطنين إلى التريث وعدم الاعتماد على الإشاعات، مشددا على أن الدائرة لن تعلن أي تغيير إلا بعد تأكيد رسمي.

وتأتي هذه الخطوة في إطار مشروع أوسع أطلقته الجمعية العام الماضي لتوثيق الرصد الهلالي في المنطقة، حيث أنشأت شبكة من المراقبين المتطوعين الذين يتلقون تدريبا سنويا على استخدام التلسكوبات والبرامج الفلكية. وقال الحداد إن الشبكة تضم حاليا 37 عضوا، وإن الهدف هو الوصول إلى 50 عضوا بحلول نهاية العام الجاري.

وأشار إلى أن الجمعية تخطط لإقامة يوم مفتوح للجمهور في مرصد التلة الشرقية يوم الأحد 21 آذار، حيث سيتمكن الزوار من النظر عبر التلسكوب الرئيسي ومشاهدة القمر والكواكب. وأكد أن الدخول مجاني، وأن الجمعية ستوفر مرشدين لشرح ما يراه الحاضرون، خاصة الأطفال الذين أبدوا اهتماما كبيرا خلال الرصد الليلة الماضية.

مجلس بلدية الزيتونة يقر ميزانية 2026 بعجز محدود

صوت مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية يوم الثلاثاء 18 تشرين الثاني على مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات. وبلغ مجموع النفقات المقدرة 412 مليون دينار، فيما قدرت الإيرادات بـ 389 مليون دينار، ما يعني عجزا مقداره 23 مليون دينار. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعتري في كلمته إن العجز المسجل «ليس مقلقا في حد ذاته، لأنه ناتج عن استثمارات في البنية التحتية ستعود بفوائد على المدى المتوسط». وأضاف أن البلدية تعتمد على قرض ميسر من صندوق التنمية الحضرية لتغطية جزء من هذا العجز، مؤكدا أن نسبة الدين العام ستبقى ضمن الحدود القانونية المسموح بها.

وتتضمن الميزانية تخصيص 95 مليون دينار لمشاريع الطرق والجسور، من بينها توسعة شارع الميناء وإنشاء جسر جديد فوق وادي الرمان. كما رصد مبلغ 60 مليون دينار لشبكة الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة، و42 مليون دينار لمشاريع الإسكان الاجتماعي. وأكد الزعتري أن المشاريع ستنفذ على مراحل، وأن الأولوية ستعطى للأحياء الشرقية التي تعاني من ضعف الخدمات.

في المقابل، انتقد عضو المجلس عن حزب التجديد الدكتورة هالة السماوي الأرقام الواردة في الميزانية، معتبرة أن تقديرات الإيرادات «متفائلة أكثر من اللازم» في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي. وقالت إن المجلس طلب من الإدارة المالية تقديم سيناريو بديل في حال انخفاض الإيرادات بنسبة 5 في المئة، لكن هذا السيناريو لم يقدم حتى الآن. وردت السماوي بأن التصويت بالموافقة «لا يعني التسليم بكل الأرقام».

وأعلن رئيس البلدية أن الميزانية ستعرض على لجنة المتابعة المالية كل ثلاثة أشهر، وأن أي انحراف يتجاوز 10 في المئة سيستوجب تعديلا في الخطة الاستثمارية. وتشمل الميزانية أيضا زيادة في رسوم النفايات المنزلية بنسبة 8 في المئة، ابتداء من الأول من كانون الثاني 2026، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019. وقد برر الزعتري هذه الزيادة بالحاجة إلى تحسين جمع النفايات وتوسيع مكب الزيتونة.

وتنص الميزانية على إعفاء الأسر ذات الدخل المحدود من الزيادة، وعددها يقدر بنحو 6200 أسرة، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم بنسبة 50 في المئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المنطقة الصناعية. ويأمل المجلس أن يساهم هذا الإجراء في تخفيف الأعباء عن القطاع الخاص، الذي يعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل خلال السنوات الثلاث الماضية.

افتتاح أول مكتبة عامة في مدينة الرمال الشرقية

افتتح محافظ إقليم الرمال الشرقية السيد عادل منصور الحلبي صباح اليوم الثلاثاء المكتبة العامة الجديدة في مدينة الرمال الشرقية، وهي أول مكتبة عامة تفتح أبوابها في المدينة منذ أكثر من ثلاثين عاما. وتقع المكتبة في مبنى مرمم يعود إلى مطلع القرن الماضي، كان يستخدم سابقا مخزنا للحبوب، وقد استغرقت أعمال ترميمه وتحويله إلى مكتبة نحو سنتين وبلغت كلفتها الإجمالية 1.2 مليون دينار.

وتضم المكتبة في مرحلتها الأولى ما يقارب 14 ألف كتاب ومرجع، إضافة إلى قاعة مطالعة تتسع لـ 120 قارئا، وقاعة للحاسوب تحتوي على 20 جهازا متصلا بالإنترنت، وقاعة صغيرة للأطفال مجهزة بالألعاب التعليمية والقصص المصورة. كما خصص طابق كامل للمخطوطات والوثائق المحلية، بعضها مهدى من عائلات قديمة في المدينة.

وقال المحافظ الحلبي في كلمته إن المكتبة «ليست ترفا ثقافيا، بل حاجة ملحة لجيل يكبر وسط الشاشات ولا يجد مكانا هادئا للقراءة». وأضاف أن الإقليم خصص في موازنة العام الجاري مبلغ 250 ألف دينار لشراء الكتب وتجديد المجموعات، وأن المكتبة ستفتح أبوابها من الساعة 8 صباحا حتى 9 مساء، بما في ذلك أيام العطل الرسمية.

وأشار مدير المكتبة الأستاذ فراس العبدلي إلى أن فريق العمل يضم 18 موظفا ومتطوعا، بينهم أمناء مكتبات مؤهلون وطلاب من كلية الآداب في جامعة الرمال الشرقية. وأوضح أن المكتبة وقعت اتفاقية تعاون مع نادي القراءة المحلي لتنظيم لقاءات شهرية مع كتاب من المنطقة، وأن أول لقاء مقرر يوم الخميس 21 الجاري.

وتأتي هذه الخطوة بعد حملة شعبية استمرت عامين، جمع خلالها أكثر من 3500 توقيع لمطالبة البلدية بإعادة فتح المكتبة. وقال رئيس لجنة الثقافة في المجلس البلدي السيد نادر الخطيب إن المجلس «كان شريكا في الضغط، وسنواصل متابعة المشروع لضمان استمراره وتطويره». وأكد أن المجلس يدرس إنشاء فرع متنقل يزور القرى المحيطة.

مجلس بلدية الزيتونة يقر ميزانية 2026 بعجز محدود

صوت مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية يوم الثلاثاء 18 تشرين الثاني على مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات. وبلغ مجموع النفقات المقدرة 412 مليون دينار، فيما قدرت الإيرادات بـ 389 مليون دينار، ما يعني عجزا مقداره 23 مليون دينار. وقد صوت لصالح المشروع 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الزعتري في كلمته إن العجز المسجل «ليس مقلقا في حد ذاته، لأنه ناتج عن استثمارات في البنية التحتية ستعود بفوائد على المدى المتوسط». وأضاف أن البلدية تعتمد على قرض ميسر من صندوق التنمية الحضرية لتغطية جزء من هذا العجز، مؤكدا أن نسبة الدين العام ستبقى ضمن الحدود القانونية المسموح بها.

وتتضمن الميزانية تخصيص 95 مليون دينار لمشاريع الطرق والجسور، من بينها توسعة شارع الميناء وإنشاء جسر جديد فوق وادي الرمان. كما رصد مبلغ 60 مليون دينار لشبكة الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة، و42 مليون دينار لمشاريع الإسكان الاجتماعي. وأكد الزعتري أن المشاريع ستنفذ على مراحل، وأن الأولوية ستعطى للأحياء الشرقية التي تعاني من ضعف الخدمات.

في المقابل، انتقد عضو المجلس عن حزب التجديد الدكتورة هالة السماوي الأرقام الواردة في الميزانية، معتبرة أن تقديرات الإيرادات «متفائلة أكثر من اللازم» في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي. وقالت إن المجلس طلب من الإدارة المالية تقديم سيناريو بديل في حال انخفاض الإيرادات بنسبة 5 في المئة، لكن هذا السيناريو لم يقدم حتى الآن. وردت السماوي بأن التصويت بالموافقة «لا يعني التسليم بكل الأرقام».

وأعلن رئيس البلدية أن الميزانية ستعرض على لجنة المتابعة المالية كل ثلاثة أشهر، وأن أي انحراف يتجاوز 10 في المئة سيستوجب تعديلا في الخطة الاستثمارية. وتشمل الميزانية أيضا زيادة في رسوم النفايات المنزلية بنسبة 8 في المئة، ابتداء من الأول من كانون الثاني 2026، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2019. وقد برر الزعتري هذه الزيادة بالحاجة إلى تحسين جمع النفايات وتوسيع مكب الزيتونة.

وتنص الميزانية على إعفاء الأسر ذات الدخل المحدود من الزيادة، وعددها يقدر بنحو 6200 أسرة، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم بنسبة 50 في المئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المنطقة الصناعية. ويأمل المجلس أن يساهم هذا الإجراء في تخفيف الأعباء عن القطاع الخاص، الذي يعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل خلال السنوات الثلاث الماضية.

افتتاح أول مكتبة عامة في مدينة الرمال الشرقية

افتتح محافظ إقليم الرمال الشرقية السيد عادل منصور الحلبي صباح اليوم الثلاثاء المكتبة العامة الجديدة في مدينة الرمال الشرقية، وهي أول مكتبة عامة تفتح أبوابها في المدينة منذ أكثر من ثلاثين عاما. وتقع المكتبة في مبنى مرمم يعود إلى مطلع القرن الماضي، كان يستخدم سابقا مخزنا للحبوب، وقد استغرقت أعمال ترميمه وتحويله إلى مكتبة نحو سنتين وبلغت كلفتها الإجمالية 1.2 مليون دينار.

وتضم المكتبة في مرحلتها الأولى ما يقارب 14 ألف كتاب ومرجع، إضافة إلى قاعة مطالعة تتسع لـ 120 قارئا، وقاعة للحاسوب تحتوي على 20 جهازا متصلا بالإنترنت، وقاعة صغيرة للأطفال مجهزة بالألعاب التعليمية والقصص المصورة. كما خصص طابق كامل للمخطوطات والوثائق المحلية، بعضها مهدى من عائلات قديمة في المدينة.

وقال المحافظ الحلبي في كلمته إن المكتبة «ليست ترفا ثقافيا، بل حاجة ملحة لجيل يكبر وسط الشاشات ولا يجد مكانا هادئا للقراءة». وأضاف أن الإقليم خصص في موازنة العام الجاري مبلغ 250 ألف دينار لشراء الكتب وتجديد المجموعات، وأن المكتبة ستفتح أبوابها من الساعة 8 صباحا حتى 9 مساء، بما في ذلك أيام العطل الرسمية.

وأشار مدير المكتبة الأستاذ فراس العبدلي إلى أن فريق العمل يضم 18 موظفا ومتطوعا، بينهم أمناء مكتبات مؤهلون وطلاب من كلية الآداب في جامعة الرمال الشرقية. وأوضح أن المكتبة وقعت اتفاقية تعاون مع نادي القراءة المحلي لتنظيم لقاءات شهرية مع كتاب من المنطقة، وأن أول لقاء مقرر يوم الخميس 21 الجاري.

وتأتي هذه الخطوة بعد حملة شعبية استمرت عامين، جمع خلالها أكثر من 3500 توقيع لمطالبة البلدية بإعادة فتح المكتبة. وقال رئيس لجنة الثقافة في المجلس البلدي السيد نادر الخطيب إن المجلس «كان شريكا في الضغط، وسنواصل متابعة المشروع لضمان استمراره وتطويره». وأكد أن المجلس يدرس إنشاء فرع متنقل يزور القرى المحيطة.

الشرطة تعلن القبض على عصابة سرقة المعادن النحاسية من محطات الضخ

أعلنت شرطة مقاطعة الوادي الشرقي صباح اليوم الثلاثاء القبض على عصابة متخصصة في سرقة المعادن النحاسية من محطات الضخ ومحولات الكهرباء في عدد من القرى الواقعة على طريق السهل الأعلى. وقال مدير الشرطة العميد فهد الزعتري في مؤتمر صحفي عقده في مقر المديرية إن العملية استمرت ثلاثة أسابيع وشارك فيها أكثر من 40 عنصرا من وحدات التحقيق والدوريات.

وأوضح العميد الزعتري أن العصابة كانت تستهدف المحطات التي تقع بعيدا عن التجمعات السكنية، حيث تقوم بقطع التيار الكهربائي عن المنطقة المحيطة قبل الدخول إلى المحطة وسرقة الأسلاك والمحولات. وأضاف أن الخسائر التي تكبدتها شركة الكهرباء الوطنية بسبب هذه السرقات تجاوزت 1.2 مليون دينار، وأن بعض السرقات تسببت في انقطاع التيار عن آلاف المنازل لساعات طويلة.

وأشار إلى أن التحقيقات بدأت إثر بلاغ تقدمت به شركة الكهرباء الوطنية في 14 تشرين الأول، بعد تكرار الحوادث في محطة الضخ الواقعة قرب قرية تل الحمائم. وأكد أن المراقبة الفنية والتحليل الجنائي للأدوات المستخدمة في السرقات ساعدا المحققين على ربط عدة حوادث بمجموعة واحدة، وأن المشتبه بهم كانوا يستخدمون مركبات مسروقة في تنقلاتهم.

وقال العميد الزعتري إن الموقوفين «اعترفوا بمعظم الوقائع المنسوبة إليهم، وإن التحقيقات مستمرة لكشف أي شبكات تصريف محتملة للمعادن المسروقة». وأكد أن الشرطة تلقت تعاونا من بعض التجار المحليين الذين أبلغوا عن محاولات بيع مشبوهة، مشيرا إلى أن هذا التعاون كان حاسما في تسريع وتيرة التحقيق.

من جهته، أكد مدير شركة الكهرباء الوطنية المهندس سامر الدباغ أن الشركة ستعتمد على الشرطة في حماية المنشآت الحيوية، وأنها تدرس تركيب كاميرات مراقبة وأجهزة إنذار في المحطات الأكثر عرضة للخطر. وقال إن الشركة «لا تريد أن تتحول إلى زبون دائم لدى الشرطة، لكننا نريد أن نحمي استثماراتنا وأن نضمن استمرار الخدمة للمواطنين».

وأعلن الدباغ أن الشركة ستطلق خلال الشهر المقبل حملة توعية في المدارس والقرى المحيطة بالمحطات، تهدف إلى شرح مخاطر التعامل مع الأسلاك المكشوفة وتشجيع السكان على الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه. وأشار إلى أن الحملة ستشمل توزيع ملصقات ورسائل قصيرة على المشتركين، وأن أول ورشة مقررة في مدرسة الوادي الثانوية للبنات يوم السبت 18 الجاري.

(يتبع صفحة ٤ ص ٤)